

**المحور الخامس: مناهج البحث العلمي.** إن تبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن ان تسلم انقيادها له فقط، ولكن يمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها. وتساند هذه المجموعة من المناهج لدراسة ظاهرة معينة يطلق عليه التكامل المنهجي.

وإذا كان المنهج محكوما بمنطق معين في دراسة الظواهر، فإن الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها، والذي يسلم نفسه لمنهج دون آخر، بمعنى يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع والظاهرة محل الدراسة. والمنهج كما سبق التطرق إليه خلال الفصل الأول هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة حملة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة المعلومة.

والمنهج يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تجدد القبول لدى مجموعة من العلماء، ويستهدف تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علميا بغية تطوير الرصيد المعرفي المتخصص، والحصول على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة علميا، وتحليل هذه البيانات طبقا لمفاهيم وقواعد واضحة ودقيقة، وتوصيل نتائج البحث وتعميماته. وسنتناول في هذا المحور بعضا من المحاور، منها: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة، المنهج الاحصائي.

**أولاً: المنهج التاريخي.** لا يكتفي المنهج التاريخي بسرد الوقائع التاريخية ورسها بعضها إلى البعض الآخر، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول ان يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكم في ذلك، وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه. على الرغم من أن الحادثة التاريخية لا تكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه، فالحادثة التاريخية فردية ولدتها ظروف لا يمكن ارجاعها. فوفق هذا المنهج فإن الحادثة لا تدرس إلا في ظل ظروفها.

إن العلاقة بين السياسة والتاريخ ثابتة، وقد سيطر المنهج التاريخي على الدراسات السياسية عهودا من الزمن، ولم يتراجع هذا الدور إلا مع مطلع القرن العشرين. رغم ذلك لا يزال المنهج التاريخي يحظى بمكانة خاصة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على الظواهر تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها وما يتضمنه من عناصر. (دراسة الدور الأهمي

اليوم يستدعي العودة إلى الظروف التي ساهمت في بروزها أو التعددية الحزبية في الجزائر أو غير ذلك من الظواهر)

كذلك يمكن استخدام المنهج التاريخي في استعادة الوضعية التي حدثت فيها أزمة معينة أو الظروف التي حدث فيها انفراج، أو تحالف، أو صراع، والسعي إلى الربط بين تلك الأحداث والعوامل السائدة في كل حالة. والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، أو يمكن خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتاريخي حكمت تلك الأحداث التي نقيس عليها حالاتنا الراهنة. إلا أن القدرة التفسيرية ومن ثم المقدرة على التعميم وبناء النظريات العامة في الدراسات التاريخية تظل بعيدة المنال، لأسباب عدة منها: أن الحادثة التاريخية متميزة بفرديتها وذاتيتها ولا يمكن تكرارها بالصورة التي حدثت فيها سابقا، وتعدد العناصر التي يمكن أن تنسب إليها سبب الحدوث وقيمة كل عنصر والعلاقات الموجودة بين العناصر سببية كانت أو وظيفية، وحالة إدراك الظاهرة وطريقة نقلها أو تسجيلها، والوضع النفسي لناقل الحادثة، وكذلك الخلفية الفكرية والثقافية والعقيدية والأيدولوجية للمفسر، والمدخل أو المداخل التي يستخدمها في تفسير الحادثة.

وهناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى رغبات الزعماء وخصائصهم، كما ان هناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى البواعث العقيدية، وهناك من يستخدم المدخل الجغرافي إلى غير ذلك من المداخل التي تسعى لتفسير الأحداث التاريخية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل الوصول بالمنهج التاريخي إلى مرحلة التعميم وبناء نظرية عامة لتفسير الأحداث، فغن تلك الجهود مازالت نتائجها متواضعة جدا، وأن إمكان الوصول إلى العنصر المسبب للواقعة ليس سهل المنال، فالأسباب يمكن أن تتعدد.

ويتضمن المنهج التاريخي خطوتين هامتين: أولاها جمع البيانات أي الوثائق والمعلومات (ثم تخضع هذه المصادر للنقد وهو على نوعين داخلي وخارجي وتسمى هذه العملية بمجموعة بعملية التحليل التاريخي)، وثانيهما الربط بين الواقعة والوضع السائد في تلك الحقبة من الزمن ثم استخلاص التعميمات اللازمة للدراسة محل البحث (أي تفسير الواقعة بناء على البيانات المجموعة بشأنها).

**قواعد المنهج التاريخي:** إن المنهج التاريخي يقوم مستندا إلى القواعد التالية:

1. قاعدة التجديد: وتعني تحديد الظاهرة التاريخية محل الدراسة زمانياً ومكانياً مع الاهتمام بالظروف التي صاحبها باعتبارها جزءاً أصيلاً منها.
2. قاعدة التحليل: وتعني جمع أكبر قدر ممكن من المحلات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة وتحليلها وإجراء دراسة نقدية عليها للتأكد من صحتها.
3. قاعدة التركيب: وتعني إعادة صياغة المادة التاريخية صياغة علمية وتجاوز مرحلة السرد والوصف إلى التعليل مع افتراض أن الوقائع التاريخية معلولة بعلة وأسباب يسعى الباحث إلى استخلاصها.
4. قاعدة إصدار الأحكام: وتعني الحكم على الظاهرة بمنطق العصر الذي ظهرت فيه على اعتبار أن لكل عصر تاريخي حضارة لها شخصيتها وقيمتها ولكل فترة تاريخية أحداثها وظروفها وليس من شأن الباحث أن ينظر إلى الماضي من خلال معايير الماضي.

**ثانياً: المنهج المقارن.** بشكل عام يمكن القول أنه تشمل طريقة المقارنة على إجراء مقارنة بين ظاهرتين اجتماعيتين أو اقتصاديتين أو طبيعيتين... بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع و الحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطور ظاهرة ما. وبالتالي فالمقارنة نوع من البحث يهدف إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر أو بالنسبة لظاهرة واحدة ولكن ضمن فترات زمنية مختلفة. على الرغم من أن المنهج المقارن هو منهج مستقل بحد ذاته ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة مثل المنهج التاريخي أو المنهج التجريبي، حتى أن البعض ذهب إلى أن المنهج المقارن "هو منهج شبه تجريبي يختبر كل من العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة لظاهرة ما في أكثر من مجتمع أو أكثر من زمان. " وللمنهج المقارن عدة خطوات لا بد من اتباعها، وهي:

1. التحديد الدقيق للموضوع محل المقارنة.
  2. وضع متغيرات المقارنة.
  3. تفسير بيانات المقارنة.
  4. الحصول على نتائج المقارنة.
- شروط المقارنة:** من شروط المقارنة ما يلي:

1. يجب ألا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات و الظروف المحيطة بها وإنما يجب أن تستند المقارنة الى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثين أو أكثر.
2. يجب على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة اذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية ومعتمدة على دراسات موثوقة اذا كانت الدراسة حول ظاهرة لا يمكن أن تبحث بشكل ميداني كالمقارنات التاريخية.
3. أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه الاختلاف فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن فمثلا لا نستطيع أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة فهما موضوعان لا يوجد تشابه أو اختلاف جزئي بينهما بل هما متباعدين تماماً.
4. تجنب المقارنة السطحية إنما الغوص في الجوانب الأكثر عمقاً لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة و العميقة.
5. أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعامل الزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو زمان ومكان آخرين.

#### أنواع المقارنة:

1. المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين ظاهرتين سياسيتين أو أكثر وتكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه.
2. المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث سياسية أو اقتصادية.... متباعدة عن بعضها أو مختلفة عن بعضها مثلاً المقارنة بين بلد يتبع النظام الاشتراكي وآخر يتبع نظام اقتصاد السوق الحرة وتؤخذ في هذه الحالة تأثير كل من الحالتين على جانب واحد مثل ديمقراطية نظام الحكم.
3. المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة فقط في زمان معين ومكان معين ولكن بالمقارنة بين أسباب هذه المشكلة للتوصل الى الأسباب الأكثر ترجيحاً والتي يمكن أن تكون هي الأسباب الرئيسية لها وكمثال على هذا النوع من المقارنة قد نقوم بدراسة النظام السياسي الجزائري في فترتين زمنيةتين مختلفتين، ونستطيع أن نضع مجموعة من الأسباب التي قد يكون لها تأثير على ظهور مثل هذه المشكلة (زوال الشائبة القطبية مثلاً) ومن خلال تحليل كل سبب ومن ثم المقارنة بين هذه الأسباب يمكن لنا أن نستشف الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة.

4. المقارنة الاعتيادية: وهي المقارنة بين حادثين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف، مثلاً المقارنة بين حزبين مختلفين متقاربين من حيث التوجه ( FLN -RND) داخل الدولة في نفس الفترة الزمنية.

#### أبعاد المنهج المقارن:

أ- بعد تاريخي (زماني): في هذا البعد تتم دراسة الظاهرة نفسها ولكن في فترتين زمانيتين مختلفتين وذلك من خلال تحليل الظاهرة في كلتا المرحلتين ثم اعتماد احداها كنقطة معيارية يتم الرجوع اليها للمقارنة بها.

ب- بعد مكاني: وهنا نقارن بين الظاهرة في مكان معين وتواجدها في مكان آخر وذلك في نفس الفترة الزمنية مثلاً المقارنة بين ثورات الربيع العربي في سوريا وتونس خلال نفس الفترة الزمنية الواحدة.

ت- بعد زماني ومكاني: والذي يقارن بين تواجد الظاهرة في مكان ما وزمان معين مع تواجدها في أماكن أخرى وأزمنة أخرى متباينة مثل مقارنة بين الديمقراطية في العصر الحديث والعصور القديمة.

#### أشكال المقارنة:

1. المقارنة الكيفية: وتشمل عملية المقارنة الكيفية شكلين أساسيين: يعتمد الأول على جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة عن كثر والتعرف على صفاتها وأوصافها ومن ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من تلك الدراسة وذلك يتطلب التعرف على الظاهرة على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام برحلات الى المجتمع المراد المقارنة به. أما الشكل الثاني للمقارنة الكيفية فيكتفي فيه الباحثون بجمع الأخبار عن طريق الكتب والمقالات حول الظاهرة المدروسة والقيام بالتعليق على تلك الأخبار ومناقشتها اعتماداً على مخزون علمي لديه حول الظاهرة المدروسة.

2. المقارنة الكمية: تقوم المقارنة الكمية على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة ووضوح ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة.

ثالثاً: منهج دراسة الحالة: يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج البحثية والعلمية، التي تدرس الظواهر والحالات الفردية والثنائية والمجتمعية بهدف تشخيصها، وذلك من خلال المعلومات التي تم جمعها

وتتبع مصادرها بغرض الحصول على العوامل التي سببت الحالة، وبالتالي يصل الباحث إلى نتائج ومعالجات دقيقة من خلال دراستها دراسة متكاملة.

يمكن القول أن دراسة الحالة هي البحث المتعمق للحالات الفردية في إطار المحيط الذي تتفاعل فيه، حيث تقوم على افتراض أن كل حالة قابلة للدراسة تكون مع المجال الذي تتفاعل داخله وحده، وبالتالي لا يمكن أبدا فهم معاني الجوانب المبحوثة وأهميتها على مستوى أي حالة خارج إطار المجال الذي تتفاعل وسطه. وعليه فمنهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها. ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من هذا المنهج يتضمن مجموعة قواعد تحدد عملية البحث وتتمثل فيما يلي:

1. ينبغي أن يسعى البحث للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة (الوحدة) مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.
2. ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.
3. النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط.
4. ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره.

**خطوات منهج دراسة الحالة:** يمكن إيجاز خطوات دراسة الحالة فيما يلي:

1. اختيار الحالات التي تمثل المشكلة ، وهذه الخطوة تقتضي التركيز على حالات أو عينات عشوائية من المشكلة، ولا تقتضي عينات أو حالات عشوائية من الحالات العامة،" كما يجب أن تكون العينة كافية وأن لا يقتصر الباحث على حالات قليلة، مما يؤدي إلى دراستها بدقة وشمول في أن واحد.

2. جمع المعلومات وتدقيقها ويتم ذلك في ضوء فرضية أولية، وبعض المعلومات يمكن الحصول عليها من سجلات الأفراد وبعد أن تجمع المعلومات يجب التأكد من صحتها وصدقها، ثم بعد ذلك يتم تنظيمها والتنسيق بين عناصرها.
  3. وضع الفرضيات أو التشخيص الأولي لعوامل المشكلة، بعد جمع المعلومات وتدقيقها وتنظيمها يبدأ الباحث بوضع الفرضيات التي توجه الدراسة وتقود إلى استنتاج دقيق، والفرضيات تأتي نتيجة التشخيص الأولي للعوامل التي تسبب المشكلة المدروسة.
  4. اقتراح نوع المعاملة أو العلاج: يجب أن يفكر الباحث في نوع المعالجة أو المعاملة في ضوء شدة الحالة وقسوتها على ضوء ظروف بيئية تساعد على نجاح العلاج.
  5. المتابعة والاستمرار: هذه آخر خطوة والمقصود بها أن يراقب الباحث استجابة الفرد للعلاج، وهذه الخطوة بمثابة اختبار لصدق التشخيص.
- استخدامات منهج دراسة الحالة:** إن استخدامات منهج دراسة الحالة متعددة ومتنوعة تبعا لتعدد واختلاف الأهداف المتوخاة ولهذا سوف نشير لأهم هذه الاستخدامات، وهي :
1. بالنسبة للدراسات الاستطلاعية: حيث يحتاج الباحث إلى إجراء تحليلات لبعض الحالات المثيرة للاستبصار والتعمق، وذلك سعيا وراء هدف محدد للكشف عن الجوانب المختلفة أو في محاولة لبلورة بعض الفروض المتعلقة بمثل هذا الموضوع.
  2. بالنسبة للبحوث الوصفية: حيث يهتم الباحث بوصف الجماعة أو المجتمع المحلي أو المدينة أو القرية بحيث يقدم صورة كلية عن الموضوع.
  3. بالنسبة للبحوث التجريبية: يستعين الباحث بدراسة الحالة للتعرف على المجتمع أو الجماعة التي يراد إحداث تغييرات في نطاقها، ليتم تنفيذها من أجل المساعدة عن طريق برامج معينة، بحيث يتعرف عن الحالة قبل وبعد إدخال البرنامج المعين للتمكن من تقدير مدى تحقيق البرنامج لأهدافه في ضوء عملية المقارنة " القبليّة والبعديّة ".
  4. كما تستخدم دراسة الحالة في مجال خدمة الفرد بحيث يستطيع المهني أو الخبير تشخيص أسباب المشكلات التي تعاني منها الحالة، أو في الحالات التي يهتم بها وبالتالي يتمكن من وضع خطة علاجية من أجل المساعدة أو العلاج.

5. كما تستخدم دراسة الحالة على المؤسسات بالتعرف على تاريخها والمراحل التطورية التي مرت بها، ويعتمد في ذلك على عدة وسائل كالملاحظة والمقابلات المعمقة، وتحليل وجمع الوثائق، ويستخدم هذا المنهج في مجالات بحثية عديدة منها مجال الإعلام والاتصال.

**رابعاً: المنهج الإحصائي.** لم يشذ علم السياسة عن بقية العلوم الأخرى التي تستخدم الرياضيات في دراساتها المختلفة. فلغة الأرقام اقتحمت مجالات علم السياسة منذ فترة من الزمن. ويعرف الإحصاء باعتباره أعداداً أو أرقاماً يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو على العلاقة بين المتغيرات. إنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي يستطيع أن يلمح إلينا وبدقة عن كيفية عرض بياناتنا. فإذا أردنا دراسة العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى المشاركة السياسية نتوجه إلى المنهج الإحصائي الذي بمقدوره أن يجيب على هاذين التساؤلين.

ويمكن تعريف المنهج الإحصائي بأنه عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقمياً. وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات ومراجعتها وتصويبها وتبويبها ثم تحليلها وتفسيرها. فالمنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفاءها، ولا يكتفي بذلك، بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج. ويفيد المنهج الإحصائي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كالميلوك التصويتي، والانتماء الحزبي، وأثر وسائل الإعلام في السلوك السياسي، ودراسة العلاقة بين الوضع الداخلي والوضع الخارجي وتفاعلهما، كأثر العنف السياسي الداخلي ودرجة انخراط الدولة موضع العنف في الأعمال العدوانية الخارجية.... وغيرها.

**خطوات المنهج الإحصائي:** يلتزم من أراد استخدام المنهج الإحصائي باتباع الخطوات التالية:

1. تحديد المشكلة محل البحث تحديداً جيداً، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية للإحاطة بها من جميع جوانبها.

2. صياغة الفروض، والتي تقرر وجود الارتباطات بين الظواهر أو تنفيها، كأن يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والانتماء الحزبي، والمثال على ذلك أن المستوى الأعلى للدخل يعظم اتجاه التصويت لصالح الجمهوريين (فرضية).

3. القيام بالتعاريف الإجرائية اللازمة، وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.



4. جمع البيانات الإحصائية عن الظاهرة المدروسة من السجلات المتخصصة في جمع البيانات الإحصائية أو عن طريق التعداد بزيارة البيوت أو المصانع أو المحلات التجارية لانجاز البيانات المطلوبة، والتي عادة ما تصاغ في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث. وتتطلب الدراسة الإحصائية دقة البيانات وملاءمتها للظاهرة محل البحث. وتدقيق البيانات التي جمعناها لا يكفي، بل لابد من تدقيق المعلومات التي استقينها من غيرنا.

5. تبويب البيانات وعرضها: بعد جمع البيانات وتصويبها ومراجعتها توضع المعلومات في جداول مناسبة، والتبويب قد يتم حسب التبويب الزمني (يصنف الناس حسب أعمارهم) أو التبويب الجغرافي (الشمال - الجنوب)، أو التبويب الكمي (الدخل الشهري) أو التبويب الوصفي (مثقفين - أميين) وبعد عملية التبويب هذه يتم تفرغ تلك الفئات في جداول تدعى الجداول الإحصائية. ثم نقوم بتمثيل تلك البيانات الجدولة في رسوم بيانية حتى يسهل علينا معرفة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة.

6. التحليل: وتعتمد هذه الخطوة على عملية التبويب السابقة، ويتم التحليل عادة على عدة طرق وكيفيات، منها: تحليل البيانات لمعرفة اتجاهها العام، إيجاد القيمة المتوسطة لها، إيجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن بعض، وكذا مقارنة بعضها ببعض الآخر، إيجاد ترابطها....

7. التفسير: ويعني ذلك استخلاص ما تعنيه هذه الأرقام وإبراز الارتباطات بينها، وأنماطها. إلا انه على الباحث ألا يكتفي بالأرقام المجردة، وإنما يحاول قراءتها في سياقها التاريخي والاجتماعي والسياسي.. كما انه لابد أن يعمل على تعميمها على حالات أوسع من الحالات التي قام بدراستها ولكن مع التحفظ.